سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول

م. إبراهيم حربي إبراهيم
Ibraheemharbi@yahoo.com
الجامعة التقنية الوسطى – معهد التكنولوجيا – بغداد

المستخلص:

بدأ العراق فترة حرجة تجلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي العراقي وقد نجم عن هذا الموضوع تأزم العجز الغذائي في العراق وزيادة الاعتماد على المصادر الخارجية لتغذية السكان وتراجع نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي وكذلك تدهور نسبة مساحة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، أدى الى تدهور قيمة الناتج الزراعي إلى تراجع نصيب الفرد من هذا الناتج.

واستمر البلد يعاني من فجوة غذائية وهي تنمو منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي، وقد وصلت إلى ذروة عظمتها في الوقت الحالي، وبات تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثقيلاً على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزء لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المستفحلة للغذاء.

وترتب على ذلك إن العراق يعد واحداً من أكثر دول العالم توريدا للغذاء في الوقت الحاضر، إذ يكون تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطراً على الأمن الغذائي الذي يمثل احد المكونات الأساسية للأمن الوطني.

الكلمات الرئيسية: سياسة الامن الغذائي، المقومات الاساسية للأمن الغذائي، مستلزمات تحقيق تطور الامن الغذائي في العراق.

مقدمة

للغذاء أهمية للأحياء من كل النواحي. فمن الناحية البيولوجية الطعام هو اساس الطاقة التي يحتاجها الإنسان للحركة ، وان الجسم يستمد تركيبه وقوته من الطعام . كما أن له أهمية اقتصادية ، فبجانب كونه مصدراً للطاقة التي تمكن من الإنتاج (وحركة

الإنتاج) – فتوفر الطعام يساعد على استمرار حركة الإنتاج الاقتصادي – وكثيراً ما تسبب شح الطعام في النزوح وهجرة مناطق الإنتاج – لذا فإن توافر الطعام المنتج محليا يوفر للدولة الموارد المالية التي قد تضطر في حالة شح الطعام لإنفاقها على استيراده من خارج البلاد- عوضا عن صرفها على التنمية . فالموارد المالية المستغلة في استيراد الطعام لها قيمة مالية بديلة. وأما من الناحية الاجتماعية فان تواجد الطعام يساعد على الاستقرار عامة . فأستقرار الأسر وترابطها يعني استقرار المجتمع – ومعلوم أن المجتمع كلما كان مستقراً زاد ترابطه وتماسكه وتكافله. و كلما تفكك المجتمع وتشتت أفراد الأسرة، ضعفت الأسرة وهان أمرها. وبما أن توفر الطعام يشجع الاستقرار الاجتماعي والاستقرار الأسري فإن هذا الاستقرار يعني في كثير من الأحوال الاستقرار السياسي، إذ إن النقص الغذائي يؤدي إلى المجاعات ، الأمر الذي كثيراً ما يتسبب في الاضطرابات والثورات الشعبية مما يهدد الاستقرار السياسي.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في كون اشكالية الامن الغذائي تتمثل بمجموعة من المعوقات المتشابكة والمتداخلة متضمنة بتدمير البنى التحتية بعد الاحتلال عام 2003 ومشاكل الارض كالتملح والتصحر ومشاكل المياه من حيث النوع والكم والتلوث البيئي وانخفاض الاستثمارات وانخفاض استخدام الحزمة التكنولوجية الزراعية فضلا عن مشاكل سياسة اغراق الاسواق العراقية، .مقابل ذلك قصور الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والادارية للقطاع الزراعي وعدم قدرته على معالجة مشاكل الامن الغذائي .

أهمية البحث:

ان نجاح عملية توفر الامن الغذائي في القطاع الزراعي يعني تطوير الإنتاج الزراعي كما ونوعا والمساهمة في الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الغذائية بما يترتب عليه توفير فوائض مالية وعملات أجنبية، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد .

هدف البحث:

هو التعرف على مدى أهمية الأمن الغذائي في المجتمع العراقي وأسباب عدم نجاح التنمية الزراعية في تأمين الأمن الغذائي للبلد وعدم توفير الخدمات الزراعية للصناعات المحلية لكي تستطيع الدولة تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وبما يحقق النفع العام ..

فرضية البحث:

من الممكن أن يساهم هذا البحث في بلورة فكرة الاهتمام بالأمن الغذائي في جمهورية العراق كجانب مهم من جوانب الأمن الاستراتيجي إذا ما تم استغلال الطاقات والإمكانيات والموارد الزراعية بالشكل الأمثل من خلال تبني خطط واضحة ومحددة الأهداف والمعالم لتطوير قدراته الإدارية والفنية والعلمية في إدارة وتطوير الامن الغذائي.

ولتحقيق أهداف البحث فقد تضمن المحاور الآتية .

المبحث ألأول: مفهوم الأمن الغذائي والمقومات الاساسية له في العراقي.

المبحث الثاني: التحديات والمشاكل الرئيسية التي تواجه الامن الغذائي في العراق.

المبحث الثالث: مستلزمات تحقيق تطور الامن الغذائي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث ألأول
أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته وأساليب تحقيقه وتبعاً لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي ركز عليها كل تعريف، فهنالك من عرف الأمن الغذائي (Food Security) بأنه مصطلح يشير إلى اقتراب أفراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه لنشاطاتهم الإنتاجية والحياتية [1]. أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع [2]. إلا أن التعريف الأكثر تداولاً هو "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام [3] وتزداد أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الأمن القومي حيث تكاد تحتكر الدول

(1)- سالم توفيق ألنجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي- إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص16.

(2)- عبد الغفور إبراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص11-12.

(3)- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد 230، شباط 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص 90.

العظمى معظم فائض الانتاج الزراعي والغذائي وتستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت، ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق فورد "بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحاً سياسياً ذا فعالية خاصة ... إنه الغذاء. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى استخدام الأسلحة الحربية في المستقبل طالما أصبح الغذاء أكبر سلاح"[4] اذن يعتبر عدم توفر الأمن الغذائي للسكان من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات المحلي، والقومي، والإقليمي، والدولي. [5]

ثانياً: المقومات الاساسية للأمن الغذائي في العراقي

هي التي تعكس مدى إمكانية الاستفادة القصوى من ايجابيات هذه العوامل للنهوض بالأمن الغذائي والتي تتمثل بالمقومات الاساسية للإنتاج الزراعي والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية التالية :

1. الأراضي الزراعية :

يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونم والتي تشكل(4، 26%) من المساحة الإجمالية والمستغل منها لا يتجاوز (23) مليون دونم إي بحدود (48%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة [6]،مما يعني أن هناك طاقات تشكل حافزا قويا لدعم غير مستغل في القطاع الزراعي العراقي والتي بالإمكان أن تشكل حافزا قويا لدعم القطاع الزراعي، وزيادة إلى هذه المساحة الواسعة فهناك تعدد من الأراضي الزراعية، فتوجد الأراضي الطينية والأراضي الرملية والأراضي المزيجية، إذ إن كل صنف من هذه الأتربة يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية.

2. الموارد المائية :

للعراق ثلاثة موارد مائية وهي:

أ. الموارد المائية السطحية:

المصدر الأول والأساس للموارد المائية في العراق، متمثلة بأنهار دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن شط العرب ، إذ تعد مع الأنهار الحدودية الأخرى مثل نهر ديالى المصدر الأساس للموارد المائية في البلد . اذ يبلغ المعدل السنوي من الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما نحو

(4)- العيادي، أحمد صبحي أحمد. الأمن الغذائي في الاسلام. دار النفائس للنشر والتوزيع عمان (الأردن) . (1999م) . ص 189.

(5)- Prinstrup-Andersen, Per (2001). Achieving sustainable food security for all: required policy action. A paper presented for Mansholt Lecture, Wageningen University, Netherland.

(6)- عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83.

(77) مليار م^3 في السنة المائية المعتدلة، ونحو (44) مليار م^3 في السنة المائية الجافة كما مبين في الجدول (1) الاتي:

جدول (1)

المعدل السنوي للواردات المائية لنهري دجلة والفرات (مليار م^3)

النهر / السنة المائية	دجلة	الفرات	المجموع
معتدلة	48	29	77
جافة	28	16	44

المصدر : وزارة الزراعة ، التـقرير السنوي للـتنمية الزراعية في العراق لعام 2001 ، بغداد ، ك^2 2002، ص4 .

ويعد هذا المصدر العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في العراق، اذ يتركز معظم سكانه ونشاطاته الاقتصادية حول نهري دجلة والفرات وروافدهم وفروعهم إن معدل الإيراد السنوي من نهري دجلة والفرات هو بحدود 78 – 80 مليار م ^{3} سنويا وهذه الكمية تختلف بحسب الظروف المناخية للسنة المائية فإذا كانت سنة رطبة تزيد الإيرادات إلى أكثر من 100 مليار م ^{3} وإذا كانت سنة جافة فان الإيرادات تنخفض إلى ما دون 50 مليار م ^{3} سنويا. يعد نهر دجلة أهم مصادر المياه في العراق وذلك بسبب ضخامة إيراده السنوي وكذلك لكون % 33.5 من إيراده السنوي يأتي من داخل العراق، وهو بحدود 16 مليار م ^{3} سنويا (جدول 2) وهي كمية مضمونة من الناحية البشرية، ولكن تهددها الظروف المناخية العالمية التي تشهد تغيرات كبيرة ومتتالية، اما المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة فتشهد تهديدين الأول طبيعي مناخي والثاني السياسي والجيوبولتكي ويرتبط بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول الأخرى. اما نهر الفرات فقد تراجعت إيراداته السنوية بشكل كبير جدا بسبب الظروف المناخية والمشاريع التركية المنفذة ضمن مشروع (الكاب) حيث تراجعت إلى أقل من 9 مليار م ^{3} سنويا في الوقت الحاضر بعد ان كانت بحدود 29 مليار م ^{3} عند الحدود العراقية السورية، وهي كميات معرضة للتناقص لأسباب طبيعية أو سياسية تتعلق بالسياسات المائية لدول الجوار.

(جدول ٢)

مساحة حوض التغذية الفعلية والإيراد السنوي لنهري دجلة والفرات موزعة بحسب دول الحوضين.

النهر	الدولة	مساحة حوض التغذية الفعلية كم^2	% من اجمالي مساحة الحوض	الإيراد المائي السنوي مليار م^3	% من اجمالي الإيراد السنوي
حوض دجلة	تركيا	57614	34.69	26.22	54.62
	سوريا	836	0.50	0.03	0.06
	ايران	24409	14.70	5.7	11.87
	العراق	83237	50.11	16.05	33.45
	المجموع	166094	%100	48	%100
حوض الفرات	تركيا	108000	98.18	29	98
	سوريا	2000	1.82	0.6	2
	السعودية	-	-	-	-
	العراق	-	-	-	-
	المجموع	110000	%100	30	%100
إجمالي الحوضين		276094	-	78	-

المصادر : 1- سليمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2004، ص 60.

2 - مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1976، ص 8

يستهلك العراق من هذه الواردات المائية ما يقارب من (53) مليارم^3، منها (34) مليارم^3 في حوض نهر دجلة، ونحو (19) مليارم^3 في حوض نهر الفرات لجميع الأغراض المختلفة للبلد ما عدا الفواقد من هذه المياه نتيجة التغلغل في التربة والتبخر [7]، علما أن الإيرادات المائية لنهر الفرات مصدرها من خارج العراق، و (68%) من الإيرادات المائية لنهر دجلة مصدرها من خارج البلد أيضا، وهذا يوضح مدى خضوع إيرادات العراق المائية من هذه الأنهار إلى أرادة ومصالح دول متعددة، اذ تأثرت إمدادات العراق المائية سلبا ، بسبب المشاريع الاروائية الضخمة في تركيا وسوريا، فقد بلغ عجز المياه في العراق نحو (5) مليار م^3 تقريبا عام 2002 ليصل الى نحو (15) مليار م^3 عام 2005[8]. مما ترتب عن ذلك مخاطر كبيرة على الإنتاج الزراعي . ومن الممكن أن تتزايد التأثيرات السلبية على إمدادات العراق من المياه خلال السنوات القادمة عندما تتكامل المشاريع الاروائية الضخمة ولا سيما في تركيا، وهذا ما يؤثر في حاجة القطاع الزراعي الى المياه وتأثير ذلك على الاراضي المروية التي تشكل نسبة مهمة تقدر بأكثر من (50%) من الاراضي الزراعية مما يتطلب التوصل إلى اتفاق عام ودائم مع الأقطار المتجاورة، حول قسمة عادلة لمياه النهرين وكيفية التصرف بها، وبالشكل الذي يضمن حقوق العراق المائية، ويحقق له الوفرة الزراعية بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي، والمعاهدات السائدة بهذا الخصوص بين الدول المتشاطئة.

ب. مياه الأمطار:

وهي المصدر الثاني لأغراض الري في العراق، ولا سيما في المنطقة الشمالية، والمغذي الأساسي للجريان السطحي للمياه، اذ أن تساقط الثلوج ينحصر في المنطقة الشمالية الشرقية من القطر ويبلغ معدل اجمالي الهطول المطري في العراق (99,9) ملم سنوياً موزعة على جميع انحاء العراق، وتبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة الديمية في العراق (23) مليون دونم اي ما نسبته (49,8%) من اجمالي مساحة الاراضي القابلة للزراعة في العراق [9] كما ان كمية كبيرة من مياه هذه الامطار تستغل في مجالات اخرى، كملء السدود والخزانات او انها قد تكون عاملاً مضافاً لرفد المياه السطحية

(7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق)، الخرطوم، ت^{2}2001، ص15.

(8) رشيد، د. ثائر محمود ، اشكالية الامن الغذائي في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك– جامعة بغداد (15–16 آذار 2005)، بغداد، 2006، ص43.

(9) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد التسعينيات في العراق، كانون الثاني، 2000، ص2.

لنهري دجلة والفرات عند سقوطها في روافد هذه الانهار او في الانهار مباشرة او انها قد تهدر وتترك بدون استغلال[10].

ج. المياه الجوفية :

هي المصدر الثالث لعمليات الارواء الزراعي في العراق، فهي تعد البديل للمياه السطحية لعدم توفر المياه السطحية في بعض المناطق التي تشكل مساحة واسعة تمثل نسبة (60%) من مساحة العراق الإجمالية [11]، تقدر كمية المياه الجوفية المتاحة للاستعمال في العراق بنحو (2) مليار م^3 سنويا، في حين تقدر الكمية المستخدمة منها بحدود (1) مليار م^3/ سنة لمختلف الأغراض ومنها أرواء أراضي زراعية تقدر مساحتها بحدود (500) ألف دونم [12]، كما يقدر الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية في العراق بـ (3,5) مليار م^3، منها (930) مليون م^3 في منطقة الصحراء الغربية، مما يوضح أن استغلال المياه الجوفية في العراق مازال محدودا، إذ لا يتجاوز ما يستغل من هذه المياه في المنطقتين الشمالية والوسطى نسبة (20 – 25%)، وفي منطقة الصحراء الغربية نسبة (0,2%) من المياه الجوفية المتاحة في البلاد[13]. يتضح مما ورد بان (الله) جل جلالة قد أنعم على العراق بوفرة كبيرة من الموارد المائية، ألا أن استخدام هذه الموارد لا زال دون المستوى المطلوب ،هذا لسوء استغلال هذه الثروة وعدم استخدام اساليب الري الحديثة اذ تبلغ نسبة استغلال المياه في العراق نحو (41%) فقط من أجمالي المياه المتاحة [14]. وتؤكد الدراسات إلى ان هناك أكثر من (147) ألف بئر تم حفرها لغاية كانون الثاني (2004) موزعة بين آبار نفع مشتركة (مشتركة بين الدولة والأفراد)، والتي من الممكن ان تساهم في أرواء (2,500) مليون دونم تقريبا من الأراضي القابلة للزراعة في العراق [15].

(10) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2001، بغداد، كانون الاول، 2000، ص7.

(11) – د. باسم محمد علي، و د. عبد الحسين نوري الحكيم، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997، وزارة الزراعة، بغداد، آذار 1998، ص15.

(12) – د. منذر خدام، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط 2001، ص178.

(13) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق)، مصدر سابق، ص19.

(14) UN Statistical Year book , New York 1994 , PP.54 .

(15) – احمد عمر الراوي، مشكلات المياه مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999،، ص 32.

3. الموارد البشرية :

للموارد البشرية أهمية كبيرة بوصفها عاملاً في التنمية الاقتصادية المستدامة لأي بلد، وذلك لان درجة استثمار الموارد الطبيعية وتسخيرها وتحويلها الى موارد مهمه يتوقف على قدرة هذا العامل وعلى طاقته الخلاقة التي تبرز أثارها في الوحدة الإنتاجية [16] فالموارد البشرية الفاعلة في المجتمع هم الذين في سن العمل والقادرين عليه. يختلف تحديد سن العمل من دولة لأخرى وفي العراق يعتمد سن (15-59) سنة [17] ويبلغ سكان العراق (6) مليون نسمة حسب تعداد 1965، وارتفع الى 22 مليون نسمة استناداً الى آخر تعداد اجري في العراق عام 1997 الا انه قدر بـ 29 مليون نسمة سنة 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب 2,4% [18] وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة 5,5% [19] وفي عام 2009 بلغ عدد سكان العراق حوالي (31,508) مليون نسمة تقريبا يتنوع بتقسيماته وفئاته العمرية والمهارات والكفاءات، ويبلغ عدد القادرين على العمل (7) مليون عراقي[20]، كما موضح في الجدول (3).

جدول (3)

سكان العراق للمدة 1987- 2009 (الف نسمة)

السنة	1987	1997	2000	2004	2005
عدد السكان	16335	22046	24086	27139	27963
السنة	2006	2007	2008	2009	معدل النمو %
عدد السكان	28810	29681	30581	31508	2.4

المصدر: السنوات 1987-2006 وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات "المجموعة الاحصائية السنوية 2005-2006" ص 48.

السنوات 2007-2009 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 312

(16) – منذر عبد المجيد البدري، القوى العاملة في العراق 1957–1977، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 19980، ص24.

(17) – مديرية زراعة محافظة بابل، قسم التخطيط والمتابعة، مجموع سكان ومزارعي محافظة بابل للعام 2009، محافظة بابل، 2010، بيانات غير منشورة.

(18) – استخرجت النسبة من قبل الباحث.

(19) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، ص 314.

(20) – مرزوق، د. عاطف لا في ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد 16) ، بغداد 2007 ص 34.

يتضح من جدول (3) عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة المذكورة (1987 - 2009) اذ تشير بعض الإحصائيات بان العراق، يمتلك ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية الزراعية والتي تقدر بنحو (1116) ألف نسمة، أي ما يعادل (18,3%) من أجمالي القوى العاملة في البلد والبالغة (6098) ألف نسمة عام 2002، وتعد هذه القوى العاملة في القطاع الزراعي إحدى المقومات الأساسية التي يقوم عليها نشاط القطاع الزراعي، [21]

4. المناخ:

يعد المناخ وما يتضمنه من حرارة وإمطار ورياح وهواء ورطوبة وضوء الشمس ، من العوامل الطبيعية التي تمارس تأثيرها المباشر وغير المباشر على الإنتاج الزراعي، لان العمليات الزراعية جميعها تقريبا تجري في الأجواء الطبيعية والبيئية المختلفة، وعليه فالمناخ يأخذ دوره المؤثر على العمليات الزراعية وعلى قدرة وكفاءة وأساليب مكننتها(22). أن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى ، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقا لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية فتختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات[23].

المبحث الثاني:
التحديات والمشاكل الرئيسة التي تواجه الامن الغذائي في العراق:

1. التصحّر:

هو ظاهرة تحول الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الى صحراء غير منتجة في المناطق شبه الجافة بسبب الجفاف المستمر او الاستغلال غير المنظم والمفرط وتكون الكثبان الرملية وتراكم الاملاح [24]. والضغط البشري الزائد أو النشاط البشري السيئ التوجيه وغياب الزراعة العلمية يمكن أن يدمر التربة في سنوات أو عقود قليلة دمارا كثيرا ما يكون بلا رجعة [25] وقد ساهمت السياسة

(21) – دهش، فاضل جواد، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد حزيران 2008، ص70.

(22)– د. عبد الوهاب محمود المصري، التنمية الزراعية والعوامل المؤثرة في الإنتاجية الزراعية، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد1، السنة 19، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آذار 2000، ص47.

(23)– سعيد عبود السامرائي، موارد العراق الاقتصادية، ط1، مطبعة القضاء، النجف، 1975، ص34.

(24) – الطائي، فليح حسن هادي، 1984، واقع التصحر في العراق وطرق مكافحته، مجلس البحث العلمي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ،بغداد، ص2.

(25) – تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع www.environment.gov .

الزراعية السابقة إلى التسريع في تدهور حالة الأرض الزراعية في العراق وتقليل غطاءها النباتي والشجري والنتيجة تفاقم هذه المشكلة. ولا شك في ان ظاهرة التصحر أصبحت ظاهرة محسوسة يوميا في البيئة العراقية حيث ان توقعات الامم المتحدة للوضع المائي عالميا نتيجة للتغيرات المناخية يوضحها الشكل رقم (1) خارطة العالم والتوقعات المائية لعام 2015 يبين التوزيع والظرف الصعب الذي يحتمل ان تواجهه معظم الدول العربية ومنها العراق تحت ضغط متوسط من الحاجة كمثال على تراجع الامطار في العراق لاحظ الشكل رقم (2) حيث يظهر ان معظم مناطق العراق تعاني من قلة الامطار (اقل من 50 %) عدا منطقة ديالى وهي جزء صغير بالمقارنة مع مساحة العراق. وبحسب حكومة العراق، فإن 92 في المائة من المساحة الكلية للعراق مهددة بالتصحر [26] وهي العملية التي تتسبب بشكل متزايد في تحويل الاراضي الجافة نسبياً إلى أراضٍ مجدبة وقاحلة.

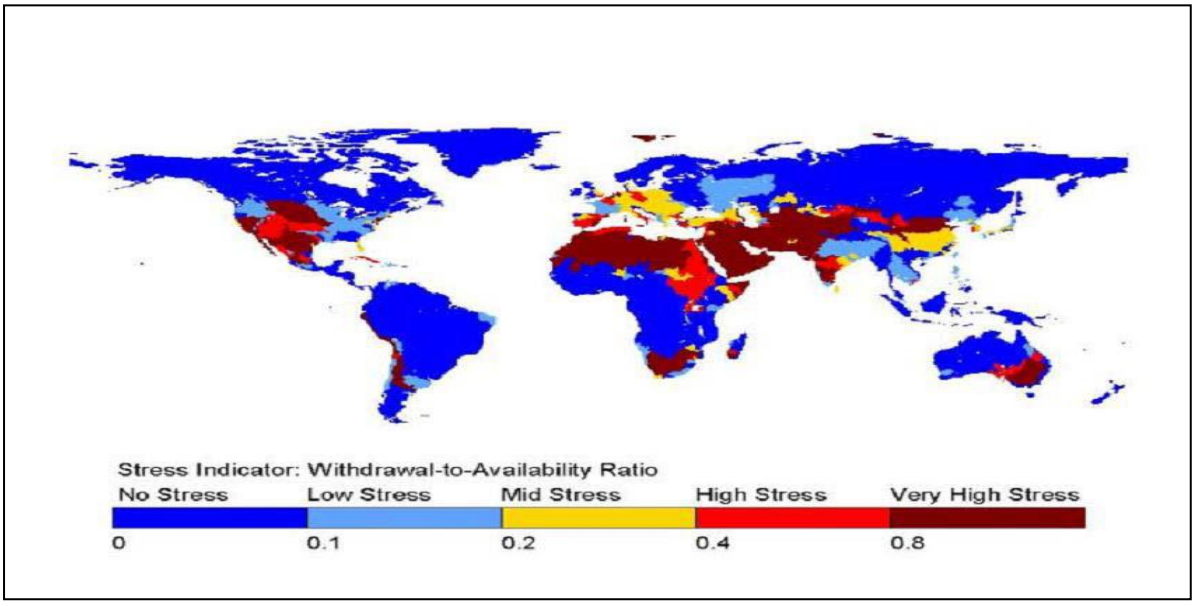

الشكل (1)

الوضع المائي العالمي المتوقع بحلول عام 2015 نتيجة التغيرات المناخية

المصدر: عادل شريف الحسيني ومحمد عزالدين الصندوق مشكلة المياه في العراق الأسباب و الحلول المقترحة

Faculty of Engineering and Physical Sciences University of Surrey, Guildford Surrey GU2 XH, UK 2009 p3

(26) – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات: التقرير الإحصائي البيئي للعراق لعام 2009.

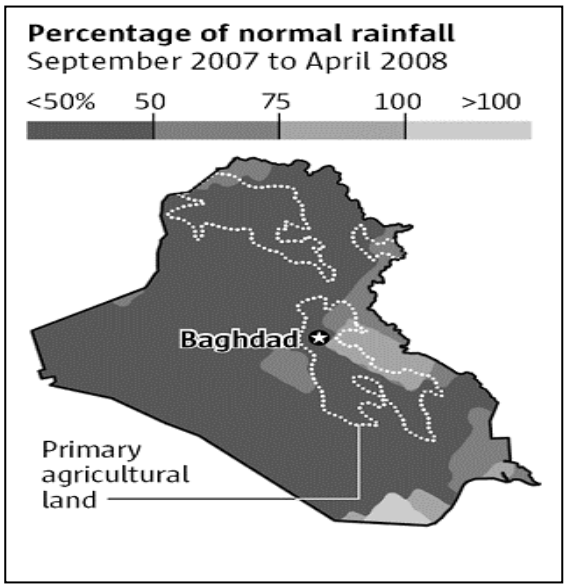

الشكل (2)

الجفاف خلال العامين 2007 - 2008

المصدر : عادل شريف الحسيني و محمد عزالدين الصندوق مشكلة المياه في العراق الأسباب و الحلول المقترحة

Faculty of Engineering and Physical Sciences University of Surrey, Guildford Surrey GU2 XH, UK 2009 p3

2. مشكلة تدهور الإنتاج الزراعي:

تدهور الإنتاج الزراعي المحلي لمعظم المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق، إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى مراحل متدنية جدا لا تكاد تغطي أكثر من (15%) من حاجة الطلب المحلي في العراق، وذلك بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 [27]. وفقا للتقديرات الاولية لوزارة التخطيط، ومن الجدول رقم (4) تتضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1965 –

(27)– بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران 2008، ص19

2008). ويلاحظ تدهور مساهمة الزراعة بشكل مستمر، حيث انخفضت نسبة مساهمتها من 18% في 1965 الى 3,5 % في 2008.

جدول (4)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي %

للمدة (1965 – 2008)

القطاعات	1965	1975	1990	2001	2006	2007	2008
الزراعة	18	8	8	7	5.8	5	3.5
النفط الخام	32	50	63	74	55	53.7	56
الصناعة التحويلية	8	7	4	1	1.5	1.7	1.5
الأخرى	42	35	25	18	37.7	39.6	39

المصدر: كمال البصري ضعف الاداء الاقتصادي: مسؤولية من الموقع الإلكتروني

www.siironline.org/alabwab/edare 2009

3. مشكلة استيراد المنتجات الزراعية:

يجري سد العجز بالاستيراد. اذ بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 (372,7) مليون دولار، وشكلت مجموعة المواد الغذائية نسبة (47,6 %) من أجمالي الاستيرادات، حيث بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 (1129,9) مليون دولار تشكل مجموعة المواد الغذائية نسبة (18,7 %) في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية أكثر من 3,5 مليار دولار التي تمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز الزيوت [28]. ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا ان الصادرات الزراعية سجلت انخفاضا واضحا خلال عامي 2007- 2010 وبحسب ما توفر من بيانات اذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2007 (52,4) ترليون دينار عراقي في حين انها انخفضت وبشكل حاد لتصل الى (17,2) ترليون دينار عراقي عام 2010 في اشارة واضحة الى وجود عدة اسباب تظافرت مع بعضها البعض اسهمت في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي العراقي [29].

(28) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص 13

(29) – وزارة المالية الدائرة الاقتصادية دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح بدون تاريخ ص6

جدول (5)

الصادرات الزراعية

السنة	الصادرات الزراعية الف دينار
2007	52434446395
2008	35830423692
2009	15332338860
2010	17228062559

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الاحصائية

(2010 – 2009)

وبصورة عامة يعد الإنتاج الزراعي منتجا يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة أولية وسيطة تدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات. كما إن الصناعة هي الأخرى لم تستطيع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكائن والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وبالعملة الاجنبية (30). ومن الجدول رقم (6) ويلاحظ وجود تراجع في الانتاج الزراعي المحلي لغالبية المحاصيل الزراعية المنتجة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فكل المقاييس تدل على عدم معاصرة الطلب المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الانتاجية الزراعية، فالجدول رقم (6) يوضح التواضع الكبير والانخفاض في غلة الدونم لاهم المحاصيل الاستراتيجية في العراق للسنوات (2003 – 2008):

وكذلك الانخفاض في مقاييس الانتاجية ، اذ يوجد هبوط واضح في نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال السنوات (2006-2008) ، اذ انخفض المعدل نحو (140,37) دولار عام 2008 بعد ان سجل (146,05) دولار عام 2007 [31] فأضحت مستويات الانتاج بهذه الحالة لا تكفي اكثر من (15) % من حاجة السكان، اذ تراجع ذلك الانخفاض على معدلات الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع واثر عليها سلبا وكما موضح في الجدول رقم (7)

(30) – العناد، مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية ، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

(31) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009 ،ص 12.

جدول (6)

متوسط غلة الدونم الواحد لبعض المحاصيل الاساسية للسنوات (2003- 2008) / كغم للدونم الواحد

السلعة / السنة	الحنطة	الشعير	البقوليات *	الخضر *
2002	392.6	215.8	280.5	288
2003	340.0	202.0	313.25	276.25
2004	297.5	210.3	415.75	246.75
2005	347.6	177.4	290	278.5
2006	377.6	224.0	354	291
2007	350.8	171.0	322	284.25
2008	218.6	74.9	211	286.75

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - دائرة التخطيط الزراعي، خطة تنمية القطاع الزراعي ، الكتاب - اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية (2010 – 2014) * المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية، مجلد (26. 27، 28 ،29) لسنة 2009.

ونرى ان هناك هبوط واضح لنسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة لقسم من السلع الاساسية والتي لم تشكل سوى نسبة اقل من 50 % من حاجة السكان ، ولم تتقدم هذه النسب في بداية عام 2009 وكما مبين في الجدول رقم (8) وحسب تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يتبين ان مساهمة العراق في قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات (2008- 2010) قد ارتفعت من (4,4)% عام 2008 الى (5,0)% عام 2009 ثم الى (5,2) % عام 2010[32] حيث يعتمد اكثر من (60)% من افراد المجتمع العراقي لتعويض النقص في غذائهم بشكل أساسي على ما يأتيهم بموجب البطاقة التموينية والتي تشكل معظم بنودها جزءا من الاستيراد للسلع الاساسية، مما يكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة من العملات الاجنبية بحيث بلغت نحو (4,6) مليار دولار عام 2005 [33] وقد ارتفعت واردات العراق من المواد الغذائية الى نحو (1819.79) مليون دولار عام 2007 بعد ان كانت نحو (1576.20) مليون دولار كمتوسط

(32) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ،الخرطوم ، تقرير صادر لسنة، 2010 .

(33) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية (2005– 2007) ، تشرين الاول 2004.

خلال السنوات (2002- 2005) [34] وهذا المجال يؤشر ارتفاع كمية الواردات من الحبوب والدقيق الى نحو(3273,92) الف طن عام 2006 بعد ان كانت نحو(2842,35) الف طن كمتوسط للسنوات (2001- 2005) [35] وذلك كون العراق يعاني عجزا غذائيا في مجال الحبوب ، .فقد كان استيراد العراق من القمح اقل من نصف مليون طن عام 1970 وباتت في السنوات الأخيرة بحدود (3.5) مليون طن أي بزيادة كمية تراكمية قدرها سبع مرات وتكلف ميزانية الدولة أكثر من مليارين دولار سنويا إضافة إلى استيراد العراق من الشعير والذرة والأعلاف وباقي المواد الغذائية النباتية والحيوانية والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط تشير إن القطاع الزراعي كان ينمو نمو سالب وطيلة الخمسة عشر سنة سابقة لعام 2005 [36] .

جدول (7)

يبين نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الاساسية في العراق للسنوات (2003-2008)/%

السنة / السلعة	2003	2004	2005	2006	2007	2008*
الحنطة	55.1	41.8	46.8	44.6	43.7	34.10
الرز	15.7	36.6	41.4	45.6	47.5	36.39
لحم الدجاج	49.8	27.8	41.9	52	25.1	_
البيض	87.5	87.3	90.3	92	85.2	_

المصدر : عمر حميد مجيد محمد العزي، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد،2010، ص 101

*** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية .،م (29) لسنة 2009 ، ص 353**

(34) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009 ص (169- 170).

(35) نفس المصدر السابق ، ص 173.

(36) – جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي . رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني، بغداد 2009 ص4.

جدول (8)

يبين نسب تغطية حاجة المواطنين من الانتاج المحلي (بداية عام 2009)

السلعة	حاجة الفرد/ كغم	حاجة السكان/الف طن	الانتاج المحلي/الف طن/ بداية عام	التغطية %
الحنطة	147	4359	2130	48.9
التمور	10	297	404	163
البطاطا	30	890	682	76.6
الطماطم	72	2254	902	40.0
اللحوم الحمراء	32	949	37	3.9
اللحوم البيضاء منها	16	474	67	14.1
اسماك	8	237	24.7	10.4
دواجن	8	237	42,3	17.8
حليب	140	4152	1780	42.9
بيض المائدة / مليون بيضة	125	3707	604	16.3

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي _دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية (2010-2014)

4. مشكلة انخفاض مناسيب المياه :

تعتبر مشكلة انخفاض المياه من اهم مشاكل العالم في الوقت الحاضر وخصوصا في العراق وذلك لاتجاه العراق نحو مناخ الجفاف بسبب مشكلة الاحتباس الحراري [37] ويعتبر عامل المياه هو احد عوامل الإنتاج المحددة للتوسع الأفقي وان هذا المورد الجوهري للإنتاج الزراعي في تناقص وتوعية في تردي بسبب السياسات المائية للدول المجاورة [38] إن منابع النهرين تقعان في تركيا وبما إن تركيا وسوريا (بالنسبة لنهر الفرات) قامتا بإنشاء سدود ومشاريع ري كبرى على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية هلسنكي حيث ان التفريط في حقوقنا المائية في نهري دجلة والفرات يشكل خطرا حيويا على سيادتنا ووجودنا كشعب وأمة حيث توفر الموارد المائية في العراق من خلال نهري دجلة والفرات وروافدهما، وعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(54%) من مساحة نهر دجلة و(47%) من مساحة نهر الفرات الا انه لا يستطيع التحكم في واردات النهرين بسبب سيطرت دول الجوار على منابع النهرين [39] حيث هناك السدود التركية التي تحتجز حوالي 40% من حصة العراق. وتحتجز سوريا 15% من حصة العراق أيضاً [40] وحسب الجدول (9) يمكن ملاحظة الواردات المائية ونوعيتها من نهري دجلة والفرات قبل أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين المذكورين وبعدها. حيث يتضح من الجدول (5) مقدار الفرق بين واردات المياه لنهري دجلة والفرات قبل العمل في أنشاء المشاريع السورية التركية وبعدها، حيث يتبين لنا انخفاض واردات مياه نهر الفرات عند الحدود السورية العراقية من (27.4) مليارم^3 إلى (8.45) مليار م^3، أي ان الواردات المائية لنهر الفرات انخفضت بما يعادل (70%) تقريبا بعد التطوير لمشاريع البلدان المجاورة على نهر الفرات، كذلك تدهورت نوعية المياه الواردة للعراق بدرجة كبيرة تزيد على الضعف، أما نهر دجلة فان التردي في نوعية المياه كان أقل نسبيا من تردي نوعية مياه نهر الفرات، إلا أن الواردات المائية لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية قد انخفضت بأكثر من (50%).

(37) – جميل، عبد الستار عزيز ولؤي محمد فاضل وعبد العزيز يونس طليع .1990. دراسة الخصائص النوعية لبعض مصادر المياه الجوفية في محـــافظة التأميم ومدى صلاحيتها للاستخدامات المدنية والصناعية والري ، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث سد صدام، جامعة الموصل.

(38) – إبراهيم حربي إبراهيم دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد41 لسنه 2014 ص413 .

(39) – عبد الغفور ابراهيم احمد نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008 ص 241

(40) – الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م ص5،

جدول (9)

مقارنة واردات المياه ونوعيتها لنهري دجلة والفرات قبل وبعد أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين معدل التصريف مليار م3

نهر الفرات				
التفصيلات	الحدود السورية التركية		الحدود السورية العراقية	
	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	30.377	14.2	27.4	8.45
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	500	457	350-1250

نهر دجلة		
التفصيلات	الحدود العراقية التركية	
	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	19.49	9.16(*)
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	تردي أقل مقارنة مع نهر الفرات

المصدر: وزارة الموارد المائية، تقارير غير منشورة، 2004.

(*) المتبقي للعراق (7.68) مليارم^3 بعد طرح حصة سوريا البالغة (1.5) مليارم^3.

5. مشكلة تملح التربة وزيادة قلويتها :

إن ارتفاع نسبة ملوحة التربة يعني فقدانها لقدرتها الإنتاجية بحيث تصبح تربة ليست بذي نفع اقتصادي في زراعتها على الرغم من أنها كانت تربة خصبة يزرع فيها مختلف المحاصيل الزراعية كما هو الحال في بعض مناطق سهل الرافدين [41]. اذ يتم فقد (400) الف دونم في المتوسط كل عام بسبب تدهور خواص الأراضي [42] أما أسباب التملح فتعود إلى الاسراف في استعمال مياه الري في الزراعة ، فتتبخر المياه الفائضة عن حاجة النبات وتراكم الاملاح في التربة أو انتقالها إلى سطح التربة بوساطة الخاصية الشعرية، وعدم كفاية التصريف واستعمال المياه الجوفية عالية الملوحة أو استعمال مياه المبازل في ري المحاصيل. أما حالة التغدق فأنها تحدث في الترب التي توجد فيها طبقة

(41) – زين الدين عبد المقصود ، مشكلة التصحر في العالم الإسلامي ، مصدر سابق ، ص 9 .

(42) – وحدة تحليل المعلومات المشتركة بين الوكالات: تغير المناخ في العراق، حزيران/يونيو 2012

صماء تمنع تصريف المياه داخل التربة وخاصة الترب الطينية، فضلاً عن سوء إدارة الترب المروية. وخاصة اذا كانت تربة جبسييه، وتبلغ المساحة المتغدقة في العراق (1504) الف دونم [43]

6. مشكلة الملكية والحيازة الزراعية:

تعتبر مشكلة الملكية والحيازة الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه تحديث وتطوير الامن الغذائي، حيث شهدت الملكية والحيازة الزراعية في العراق تحولات مستمرة من التجميع والتفتيت والاستيلاء والتوزيع طيلة المدة السابقة، إذ إن تعقيد التركيب الحيازي للأراضي الزراعية، وتفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعد على استخدام المكننة الزراعية وبالتالي يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي ومعدلات إنتاجيته [44]. أن الملكيات الزراعية الصغيرة غير اقتصادية بحيث لا تسمح للفلاح بزراعتها وفق الدورة الاقتصادية من جهة ولا يمكن زراعتها بالحبوب من جهة أخرى، فضلا عن انعدام إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الزراعة.

7. مشكلة استخدام الحزمة التكنولوجية:

يقصد بالحزمة التكنولوجية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعية (المكننة الآلية) وطرائق استخدامها وصيانتها، والبذور المحسنة، والشتلات الأصلية ومدى ملاءمتها للبيئة المحلية للقطاع الزراعي في العراق، وكذلك المبيدات والأسمدة وفن استخدامها، فضلا عن أنظمة الري وطرائق تشغيلها وأساليب مكافحة الأوبئة والآفات الزراعية المحلية [45] .

انعدام الخزين الاستراتيجي من الحبوب الإستراتيجية، إذ لم يمتلك العراق أية كمية من الخزين الاستراتيجي للحبوب بعد الاحتلال عام 2003، بسبب تدني الإنتاج المحلي للحبوب مقابل ازدياد الطلب عليه وتذبذب الكميات المستوردة من الخارج، في حين كان العراق يمتلك أكثر من (1,500,000) طن خزين استراتيجي خلال مدة الحصار الاقتصادي [46].

8. مشكلة التلوث البيئي:

التلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة مما يؤدي إلى تحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة وبالتالي يفقدها دورها في صنع الحياة. وهو أيضا اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في

(43) – جامعة الدول العربية، "مشكلة التصحر في الوطن العربي واستخدام التقانات الحديثة للاستثمار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لمواجهتها "، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مطبعة المنظمة، الخرطوم ، شباط ، 2000 ، ص 23.

(44) – محمد كامل ريحان، وسيد نميري، نحو استراتيجية للتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، المجلد التاسع، نيسان، 1981، ص118.

(45) – رسول راضي حربي، الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه، مصدر سابق، ص54,55.

(46) – بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران 2008، ص21.

عناصرها وتفاعلها والحاق الضر بها [47]. لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وما نجم عنها من استخدام أسلحة محرمة دوليا أدت بالنتيجة إلى تلوث الهواء .فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع تركيا وسوريا وإيران وحتى العراق اذ ارتفعت نسبة الملوحة من 250 جزء من المليون إلى (3000) جزء من المليون في مياه شط العرب ونسبة التلوث من 3/1 . وبذلك فقد أصبحت المياه غير صالحة للشرب وللسقي وأدى إلى تدمير الثروة السمكية في انهر العراق فضلا عن انخفاض الإنتاجية الزراعية وبشكل كبير جدا مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناجمة عن مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاع أسعار المبيدات . [48]

9. مشكلة الفساد المالي والإداري في الاقتصاد والمجتمع العراقي:

يعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس ادراك الفساد (Corruption Perceptions Index) [49]، حيث يأتي ترتيب العراق في آخر قائمة هذا المؤشر ففي عام 2007 سجل العراق (1.5) نقطة من مجموع (10) نقاط وحل في المرتبة 178 من بين 180 دولة [50]، حيث يؤدي الفساد الى زيادة الكلف ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض الأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام مما يؤدي الى زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا بالقطاع الزراعي والامن الغذائي

10. مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة :

تعاني الكثير من منتجات الفواكه والخضر والألبان واللحوم بشكل خاص من مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة و تخزين المنتج من الأمور الداخلة في السياسة الزراعية و الأمن الغذائي على

(47) – طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة1999 ص13.

(48) – بلاسم جميل خلف. ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي. بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق. حماية المستهلك 2010/3/17.

(49) وهو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية، ابتكره عام 1995 (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم، ويتكون من (10) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع– مستشري) إلى (10) غياب الفساد، ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً. للمزيد من التفاصيل ينظر:– –حسين جابر عبد الحميد، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد– كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص216.

(50) – المصدر السابق نفسه، ص229.

مستوى البلد اذ تعتبر عملية التخزين أمراً ضرورياً خاصة للمحاصيل التي تحصد في فترة زمنية قصيرة نظرا لسرعة تلفها [51].

11. مشكلة سوء إدارة الإنسان للثروة الحيوانية:

أ. مشكلة الرعي الجائر:

يفضي الرعي الجائر إلى إزاحة الغطاء النباتي للمراعي الطبيعية وغير الطبيعية، ويعمل على تراجع المراعي وانعدام النشاط الطبيعي للنباتات المستساغة من قبل الحيوانات الرعوية، مما ينعكس في انخفاض أعداد الحيوانات الرعوية وتدهور إنتاجيتها، حيث تقدر المساحة التي تقتلع شجيراتها الرعوية سنويا في العراق بنحو (2000هـ/ سنويا) [52]، وهي مساحة كبيرة نسبيا إذا ما قورنت بمساحة العراق الكلية.

ب. مشكلة الذبح الجائر:

عدم أتباع الأساليب والأسس العلمية الصحيحة والضوابط الخاصة بالتربية والتحسين في عمليات استبعاد وذبح الحيوانات للاستهلاك [53]. حيث يتم ذبح الأغنام في عمر تحت سن الفطام مما يسفر إلى خسارة كبيرة في الاستحصال على اللحوم الجيدة، كذلك ذبح النعاج الحوامل والأمهات صغيرات السن وأبقار الحليب.

ج. مشكلة محدودية العناية البيطرية:

وترجع محدودية الرعاية البيطرية إلى انخفاض عدد الأطباء البيطريين من ذوي الكفاءة والخبرة، وقلة المستشفيات البيطرية أو انعدامها في بعض المناطق، فضلا عن قلة الأدوية والمعدات اللازمة للوقاية ومكافحة الأمراض وانخفاض مستوى الإرشاد والتوعية البيطرية [54].

(51) – محمد كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجييه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص 118

(52) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية، جمهورية السودان . الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007 ص 18/19ص22.

(53) – عبد الله قاسم الفخري، الزراعة في الوطن العربي، الطبعة الاولى مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل. 1982، ص270.

(54) – المصدر السابق نفسه، ص271.

المبحث الثالث:
مستلزمات تحقيق تطور الامن الغذائي في العراق

1. الاهتمام بالسياسة السعرية:

العمل على أتباع سياسة سعريه تعمل على دعم سعر المنتج وتجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما للمحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للفرد [55].

2. الاهتمام بالسياسة الاستثمارية [56]:

أ. اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد الى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية، كما وان البرنامج الاستثماري للخطة يجب ان يوزع استثمارات القطاع الزراعي بشكل عادل حسب المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والامكانات الزراعية المتاحة فيها واستثمار هذه الامكانات والميزات النسبية بشكل كفوء ومتوازن.

ب. دعم القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك على النحو الاتي:

- تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة.
- تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير اسواق المال.
- تبني سياسات ائتمانية تشجع القطاع الخاص على اعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة و اقامة مشاريع جديدة.
- دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال الاجل القصير.
- دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء.

(55) – ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 23 تشرين الثاني 2005، ص94.

(56) – المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ندوه شهرية حول الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية القاعة الحمراء للنادي اللبناني الكائن في منطقة الجادرية الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 31/ 7 / 2010 الموقع الالكتروني www.iier.org info@iier.org

3. تنمية سياسة الانتاج الزراعي ومن خلال:

أ. تنمية انتاج الفواكه والنخيل:

كانت ارض الرافدين تزخر ببساتين النخيل والفواكه المتميزة بجودتها وتنوعها خاصة بساتين النخيل إذ تشير الإحصاءات إلى تناقص إعداد النخيل من 32 مليون شجرة عام 1960 إلى 16.2 مليون في عام 1989(57) والحمضيات التي كانت منتشرة في وسط وجنوب العراق وكذلك الأعناب والرمان وغيرها والتي كانت تسد حاجة الشعب ويصدر الفائض منها إلى الخارج . إلا إن الحروب والاضطرابات السياسية في العقود السابقة والتوسع الحضري انعكس سلبيا على قطاع البستنة ولمعالجة ذلك يجب إتباع الخطوات التالية :

- المباشرة بحملة وطنية لزراعة النخيل لاستعادة مكانة العراق بإنتاج التمور الممتازة وبقية أشجار الفاكهة خاصة الحمضيات التي تزرع عادة تحت ظلال أشجار النخيل لمقتضيات البيئة المناخية
- إن إهمال الوقاية ومكافحة الإمراض النباتية والحشرات في السنوات الأخيرة أدى إلى هلاك كثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا تطلب وضع برنامج عاجل لمكافحة الإمراض النباتية والحشرات وإعادة تفعيل نشاطات مديرية وقاية المزروعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لها من مواد المكافحة والمرشات والطائرات الزراعية وتعزيز كوادرها بالاختصاصيين والعاملين الفنيين مع مراعاة نشر الوعي اللازم في استعمال المبيدات عبر وسائل الإعلام لتجنب الآثار الجانبية (التسمم)
- يجب إنشاء مشاتل جديدة لإنتاج شتلات الفاكهة تكون سالمة من الأمراض النباتية والفيروسات وتكريس أنظمة وقائية صارمة لمنع إصابتها وإخضاع المشاتل الأهلية لمسح شامل لتشخيص الشتلات المصابة وإتلافها حيث وجد في دراسات سابقة إن معظم المشاتل الأهلية والحكومية (بما فيها الزعفرانية) موبوءة بالفيروسات والأمراض النباتية.
- إنشاء مختبرات لإنتاج شتلات الحمضيات وفسائل النخيل تعتمد على طريقة الاستنبات النسيجي لنتمكن من الإنتاج بكميات كبيرة وانتخابها من الأصناف الممتازة وخالية من الأمراض و الفايروسات وبكلفة متدنية علما ان بعض دول الخليج أصبحت رائدة في استخدام هذه التقنية بالنسبة لفسائل النخيل .

ب. تنمية الثروة السمكية:

وهي مصدر غذائي مهم للبروتين خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب توفر البيئة الصالحة لتكاثرها في مناطق الأنهار و الأهوار والبحيرات إلا ان سياسة تجفيف الأهوار في العهد السابق وشحة مياه الأنهار أدت إلى اضمحلال ثروتنا السمكية وعليه يتطلب منا التسريع في إحياء مناطق الأهوار والتوسع بإنشاء محطات لإنتاج الأصيبعات لتجهيز مزارع تربية الأسماك وتربية الفائض منها في البحيرات (كالرزازة و الحبانية والثرثار) والأنهار و الأهوار والتوسع في صناعة أعلافها . تقع الأهوار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من العراق ما بين نهري دجلة والفرات

(57) – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص7

التي وصفها(كافن يونك) في كتابه العودة إلى الأهوار " إذا أردت الجنة فهي موجودة هناك بين دجلة والفرات ان بين النهرين عالما جميل وأناس طيبين[58].

ج. تنمية الثروة الحيوانية :

وخاصة مزارع الدواجن ومحطات تربية الأبقار والأغنام وقد يكون مجديا اعتماد أسلوب الشركات المختلطة لكون الرأسمال الخاص غير جريء في الخوض باستثمارات على نطاق واسع وفيه عنصر المخاطرة وتشجيع المشاريع الخاصة بالتسليف الميسر وتخصيص أراضي لمشاريع الثروة الحيوانية في المناطق الريفية وتوفير الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والوقود والأعلاف والأدوية واللقاحات البيطرية وخدمات إرشادية في مجال الثروة الحيوانية مع ضوابط وتعليمات تحقق نجاح تلك المشاريع وتحفظ المصلحة العامة. ويتحتم على الجهات ذات العلاقة بالاستعداد لأجراء إحصاء شامل على ثروتنا الحيوانية والمشاريع المنشأة فعلا وتقييم إمكانية تأهيلها ومتطلبات تشغيلها من رؤوس أموال وكوادر والمستلزمات البيطرية لوضع أسس سليمة للتخطيط بالنهوض بالثروة الحيوانية لسد ولو جزئيا حاجة الشعب كما يجب مراعاة الوقاية من الأمراض والأوبئة المنتشرة حاليا في بعض أرجاء العالم كأنفلونزا الطيور والطاعون ألبقري والحمى القلاعي وجنون البقر واتخاذ الإجراءات الصارمة على استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج لمنع تسرب هذه الأمراض الخطرة وتفعيل والتوسع في صناعة اللقاحات والأدوية البيطرية في قطرنا.

4. تفعيل دور التنمية الزراعية العربية والاقليمية:

تنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية والاسراع في بلورة السياسة الزراعية العربية المشتركة في المدى المتوسط، باعتبارها أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للتنمية الزراعية العربية المستدامة[59] . وتحقيق الترابط بين مجالات التنمية الزراعية من المحلي إلى ما عبر الحدود الوطنية مرورا بالمستويين الإقليمي والوطني علما بأن أضعف النقاط تكمن في موقع الربط بين الاقتصاد الوطني والعالمي اذ من الملائم أن يُنشر مفهوم " التنمية الإقليمية بالمشاركة والتفاوض" على نطاق واسع وأن

(58) – الحسناوي ، مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004 ص4

(59) – إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد اجتماعه في الرياض ... مساء اليوم 23-4-1429هـ وعلى الموقع الالكتروني www.aoad.org/aga30declare.htm

يواجه بالتجارب المتنوعة العديدة الجارية في إطار التنمية المحلية والإقليمية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة [60].

5. تفعيل دور القطاع العام في القطاع الزراعي:

يجب على القطاع العام القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية للقطاع الزراعي والتي تضم الطرق والجسور والمجاري والكهرباء ....الخ. فضلا عن اعادة تأهيل مشاريع الري والبزل وتنظيم الموارد المائية وصيانة الترب باعتبارها حجر الزاوية لرفع انتاجية الدونم الواحد من الارض الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية [61].

6. تنمية دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي:

تعزيز سياسة الإقراض الزراعي الحكومي، وتسهيل إجراءات الإقراض، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه من خلال دعم المصارف والبنوك الخاصة وتطوير وتوسيع نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ لقيامها بالدور الرئيس في هذا المجال وتقليص دور الدولة تدريجيا [62].

7. الاهتمام بالبحوث الزراعية:

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فقد أحدثت التحليلات والدراسات المنهجية للباحثين الزراعيين تغيرات جوهرية، كانت أساسا في التطور الزراعي خلال النصف الثاني من القرن المذكور، وأوضحت نتائج العديد من هذه الدراسات، بان مردود أبحاث التطور الزراعي يمكن أن يتراوح ما بين (30 – 60%) [63] .

---

(60) – بدلا من قَصر النظر على ما يسمى "الممارسات الجيدة" ينبغي إيلاء مزيد من العناية لتحليل الحالات الأقل نجاحا التي تؤدي فيها المصالح الخاصة المحلية إلى اتباع ممارسات تقليدية غير مرغوبة. راجع Abramovay, R. (2005), . A agricultura familiar entre o setor eo território. (www.econ.fea.usp.br/abramovay) .

(61) – محمد صالح حمد علي دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003 جامعة بغداد مجلة دراسات مالية ومحاسبية 2011 ص9

(62) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقييم اثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005 ، ص125.

(63) – Banque Mondiale , Rapport Sur–li development dans le monde , 1991:Le Defi du development (Washington , DC: Le Banque , 1991) , p.85 .

8. تنمية الريف وتأسيس مشاريع البنى التحتية :

أ. تنمية الريف:

ويتم ذلك من خلال العمل على تطوير الريف وإعطائه الجدية الكافية شانه شان المدينة، فضلا عن توفير الخدمات اللازمة والضرورية للمزارعين وتوفير الوعي الإرشادي بين المزارعين من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة. ومن جهة أخرى ينبغي العمل على إقامة مشاريع البنى التحتية وإعادة تأهيل المشاريع المقامة سابقا كمشاريع الري والبزل، وضرورة وضع الخطط اللازمة لذلك (64)، فضلا عن توفير خدمات الماء والكهرباء والمجاري والصحة والتعليم و...الخ، كذلك الاهتمام بتوفير طرق معبدة وآمنة بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق الاستهلاك أو التصدير، في حالة وجود سلع زراعية تصدر للخارج، كما تساعد هذه الطرق في سهولة إيصال المدخلات الزراعية من أسمدة وبذور ومبيدات من مناطق إنتاجها البعيدة إلى المنتج الزراعي.

ب. التنمية البشرية الريفية:

التي قد تكون بحد ذاتها هدف محوري للتنمية وتعني نشر الوعي عند المواطنين الريفيين ورفع مستواهم ألمعاشي ومستوى الخدمات المقدمة لهم فلطالما كانوا رمزا للعطاء على مر العصور ولكنهم جنوا الغبن والتجاهل والجحود وهناك خطوات أساسية في سبيل تحقيق هذه التنمية وهي :

اولا: توعية وتعليم المرأة الريفية والتي تتحمل عبء كبير لمساهمتها بالعملية الزراعية بالإضافة إلى مسئولياتها كربة أسرة لذا تستحق ان نشملها بالمناهج الواعية وعبر مراكز رعاية الأمومة والطفولة وفتح مراكز توعية وتدريب وتعليم المرأة الريفية ومحاولة تشغيل الكوادر النسوية المتعلمة ذوات الأصول الريفية في هذه المراكز لقدرتهن على العطاء في نطاق عملهن بالريف

ثانيا: إحياء مشاريع تنمية الصناعات الريفية والحرف التي تم إنشائها في ستينات وسبعينات القرن الماضي ثم تم إهمالها واضمحلالها والتي يجب تفعيلها مرة أخرى لكي تقوم بدورها في تطوير المهارات الفنية في مجال الصناعات الريفية كحياكة البسط والسجاد اليدوي والعباءات وصناعة الحصران والقش والفخاريات وغيرها لدعم دخل العائلة الريفية والحفاظ على تراثنا .

ثالثا: إعادة تفعيل برامج محو الأمية في المناطق الريفية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي والديني والثقافي عبر مراكز محو الأمية لاقتلاع العادات والموروثات السلبية في المجتمع الريفي وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتها .

رابعا: إنشاء نوادي ومراكز لتنمية النشأ الريفي وتعزيز مواهبهم الفنية والرياضية والعلمية والحرفية وإيجاد فرص عمل لهم في العطل المدرسية لملأ فراغهم وتحسين وضعهم ألمعاشي .

خامسا: إحياء وتفعيل أنشطة الإرشاد الزراعي والتعاوني على أسس علمية تعزز من إنتاجية الفرد ووحدة الأرض والمياه وفق منهاج متكامل ومتوازن .

(64) – ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص94.

9. توفير خزين استراتيجي:

اهمية اعتماد وزارة التجارة على توفير خزين استراتيجي لمواد الغذاء الاساسية يعتمد على الانتاج المحلى والاستيراد لمواجهة الازمات الطارئة ولاستخدامه في الحفاظ على توازن الاسعار ومنع المضاربة بالمواد الغذائية في السوق المحلية.

10. التعرف على احدث الوسائل الإنتاجية في مجال الزراعة :

كتقنية الهندسة الوراثية في مجال إنتاج البذور النباتية المهجنة والسلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات والإمراض والمكننة الزراعيـــة المتطورة وغيرها في الدول التي سبقتنا الخطى في هذا المضمار عن طريق التواصل وتوفير الدورات العلـمية والبحوث للمهتمين بهذا الشـأن والاطلاع على المعارض الدولية المختصة بقضايا الزراعة وتبادل الخبرات والايفادات التدريبية والمشاركة بالحلقات الدراسية لانتخاب ما يتلاءم مع بيئتنا بنجاح واعتمادها كعوامل مساعدة على زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وبذلك نكون قد وفرنا عنصري الوقت والإمكانيات المادية التي يتطلبها إجراء البحوث الزراعية المتطورة .

الاستنتاجات:

1. رغم ما يعانيه العراق من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع، فإنه يملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيه ليس فقط لسد حاجياته من الغذاء فحسب، بل لتحقيق فائض يصدره إلى العالم الخارجي.
2. إن الامن الغذائي في العراق يتطلب بالدرجة الأولى الى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته بشقيه النباتي والحيواني، وإعطاء الأولوية المطلقة لزيادة إنتاج الحنطة، أكثر أهم سلعة في سلة المواطن العراقي الغذائية ألا وهو الخبز، وزيادة إنتاج البروتين الحيواني عن طريق زيادة إنتاج منتجات الدواجن (لحم الدجاج وبيض المائدة) والأسماك والحليب واللحوم الحمراء تحقيقا للاكتفاء الذاتي منها قدر المستطاع، بحيث إنه لا يمكن في المرحلة الحالية زيادة الإنتاج لجميع السلع الزراعية وصولا للاكتفاء الذاتي، لذا تهدف هذه السياسة في مرحلتها الأولى تحقيق معدلات نمو في المحاصيل الأساسية والمنتجات الحيوانية لا تقل عن نسبة نمو السكان في العراق البالغة 2.4% بالمائة .
3. ان اكبر المشاكل التي يواجهها الامن الغذائي العراقي في المستقبل القريب والبعيد هي المشاكل الطبيعية متمثلة بقلة المياه وتدهور نوعيتها بسبب موجات الجفاف التي تضرب مناطق الشرق الاوسط نتيجة للاحتباس الحراري وتغير المناخ العالمي الذي اخذت مظاهره تتزايد في المناطق المدارية الحدية وشبه المدارية الحدية التي يقع العراق فيها وتبين ان تغير المناخ العالمي في مناطق الشرق الاوسط باتجاه الجفاف سيؤثر بشكل كبير على تفاقم مشكلتي المياه والتصحر وهما اكبر معوقات تنمية القطاع الزراعي في المستقبل.
4. تراجع نسب الاسهام في القطاع الزراعي للناتج المحلي مما يؤشر وجود جملة من المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي الى جانب هيمنة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي حساب الناتج المحلي والايرادات العامة.

5. تراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الهدر في الاستخدام وزيادة الملوحة والتصحر وضعف المستوى التكنولوجي وسوء الإدارة وتردي نوعية المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات نفسها من الدول الأخرى من المشكلات الرئيسة التي تواجه القطاع الزراعي
6. اعطاء الثروة الحيوانية اهمية خاصة اهمية خاصة من خلال الدعم المستمر لها وتوفير متطلبات تربيتها من اعلاف وادوية وعناية بيطرية .
7. عدم اهتمام الدولة في البنى التحتية للقطاع الزراعي وفي كافة المجالات الضيقة والمحدود ادى الى تدهور القطاع الزراعي

التوصيات:

1. إن الوضع الحالي يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود المحلية وعدم الاتكال بشكل كلي على الإمدادات آو الخطط التي تعتمد على العنصر الخارجي مع وضع موازنة بين الاثنين يمكن فيها من تعبئة الجهود المحلية وإشراك المكون المحلي في تأييد الأمن الغذائي.
2. اعتماد سياسات وبرامج تنظيم عمليات استيراد السلع الزراعية بما يساعد على تنظيم واستقرار الاسعار لحماية المنتجات المحلية .
3. دعم وتطوير المصرف الزراعي وتذليل العقبات التي تواجه عملية الاقراض للمستثمرين وصغار المزارعين للحيلولة عن عزوفهم عن ممارسة النشاط الزراعي .
4. زيادة حصة القطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية كونه المكون المهم في الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة.
5. الاهتمام بالمورد البشري الزراعي من خلال تنمية وتطوير رأس المال البشري بشكل عام ورأس المال البشري الزراعي بشكل خاص، وتوجيه الاستثمارات لتطوير ودعم القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل للارتقاء بمستوى المهارات المهنية والإدارية وبما يتوافق مع الأساليب التكنولوجية الزراعية الحديثة.
6. إعادة صياغة استراتيجية الامن الغذائي بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (عمالة، ارض، مياه، مراعي،...الخ) بحيث تعمل على رفع الإنتاجية الزراعية ، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية.
7. الاهتمام بالعامل التكنولوجي الذي يؤدي الدور الرئيس في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، ولاسيما المحاصيل الغذائية الرئيسة كالحبوب والزيوت.
8. تامين وتطوير قنوات الري الاهتمام بوسائل الري وتحديثها وجعلها اكثر استدامة من أجل ضمان المياه اللازمة للإنتاج الزراعي حيث أصبحت مسالة حماية الموارد المائية من الأخطار والاعتداءات الخارجية من المهام الأساسية للدول، ولاسيما عندما تكون هذه الأخطار والأطماع والاعتداءات تهدد تدفق المياه عبر الحدود المشتركة لهذه الدول، فضلا عن الاهتمام المتزايد بإدارة هذه الموارد لتجنب ومعالجة حالات الهدر والضياع والاستخدام غير العقلاني للمياه.
9. ضرورة الوصول الى اتفاق مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما تركيا وسوريا وايران لقسمة المياه، وذلك لضمان توفرها بصورة مستمرة.

المصادر:

[1] سالم توفيق ألنجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي- إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999 .

[2] عبد الغفور إبراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، 1999 .

[3] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد 230، شباط 1998، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

[4] العيادي، أحمد صبحي أحمد. الأمن الغذائي في الاسلام. دار النفائس للنشر والتوزيع عمان (الأردن) . (1999م) .

[5] Prinstrup-Andersen, Per (2001). Achieving sustainable food security for all: required policy action. A paper presented for Mansholt Lecture, Wageningen University. Netherland.

[6] عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول) ،1987 .

[7] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت2 2001 .

[8] رشيد ، د. ثائر محمود ، اشكالية الامن الغذائي في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك- جامعة بغداد (15-16 آذار 2005) ، بغداد ، 2006 .

[9] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد التسعينيات في العراق، كانون الثاني، 2000 .

[10] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطورات التنمية الزراعية في العراق لعام 2001، بغداد، كانون الاول، 2000 .

[11] د. باسم محمد علي ، د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 .

[12] د. منذر خدام ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001 .

[13] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، مصدر سابق .

[14] UN Statistical Year book, New York 199.

[15] احمد عمر الراوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999 .

[16] منذر عبد المجيد البدري، القوى العاملة في العراق 1957-1977، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1980 .

[17] مديرية زراعة محافظة بابل، قسم التخطيط والمتابعة، مجموع سكان ومزارعي محافظة بابل للعام 2009، محافظة بابل، 2010، بيانات غير منشورة.
[18] ابراهيم حربي ابراهيم، واقع القطاع الزراعي وأثاره على التنمية الزراعية في العراق للفترة 1990 - 2008 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 38، 2013، ص 51.
[19] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .
[20] مرزوق، د. عاطف لا في ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد 16) ، بغداد 2007 .
[21] دهش ، فاضل جواد، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد حزيران 2008 .
[22] د. عبد الوهاب محمود المصري ، التنمية الزراعية والعوامل المؤثرة في الإنتاجية الزراعية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، العدد1، السنة 19، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آذار2000 .
[23] سعيد عبود السامرائي ، موارد العراق الاقتصادية، ط1، مطبعة القضاء، النجف، 1975.
[24] الطائي، فليح حسن هادي، 1984، واقع التصحر في العراق وطرق مكافحته ، مجلس البحث العلمي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ،بغداد .
[25] تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع www.environment.gov .
[26] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات: التقرير الإحصائي البيئي للعراق لعام 2009 .
[27] بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران 2008.
[28] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق .
[29] وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح بدون تاريخ ص6
[30] العناد، مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989) .
[31] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية، مجلد (29) لسنة 2009.
[32] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي، الخرطوم، تقرير صادر لسنة، 2010.
[33] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005- 2007)، تشرين الاول 2004.

[34] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة 2009 .
[35] نفس المصدر السابق .
[36] جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي . رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009 .
[37] جميل، عبد الستار عزيز ولؤي محمد فاضل وعبد العزيز يونس طليع .1990. دراسة الخصائص النوعية لبعض مصادر المياه الجوفية في محـــــــافظة التأميم ومدى صلاحيتها للاستخدامات المدنية والصناعية والري ، المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث سد صدام، جامعة الموصل .
[38] إبراهيم حربي إبراهيم دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد41 لسنه 2014 .
[39] عبد الغفور ابراهيم احمد نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008 .
[40] الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م .
[41] زين الدين عبد المقصود ، مشكلة التصحر في العالم الإسلامي ، مصدر سابق .
[42] وحدة تحليل المعلومات المشتركة بين الوكالات: تغير المناخ في العراق، حزيران / يونيو 2012
[43] جامعة الدول العربية، "مشكلة التصحر في الوطن العربي واستخدام التقانات الحديثة للاستثمار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لمواجهتها " ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مطبعة المنظمة، الخرطوم ، شباط ، 2000 .
[44] محمد كامل ريحان، وسيد نميري، نحو استراتيجية للتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، المجلد التاسع، نيسان، 1981 .
[45] رسول راضي حربي، الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه، مصدر سابق .
[46] بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة، حزيران 2008 .
[47] طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 1999 .
[48] بلاسم جميل خلف . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق . حماية المستهلك 2010/3/17.
[49] حسين جابر عبد الحميد، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص216.
[50] المصدر السابق نفسه .
[51] محمد كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجييه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان .

[52] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية، جمهورية السودان. الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007 ص 18-19.

[53] عبد الله قاسم الفخري، الزراعة في الوطن العربي، الطبعة الاولى مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل. 1982، ص270.

[54] المصدر السابق نفسه .

[55] ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 23 تشرين الثاني 2005.

[56] المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ندوه شهرية حول الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية القاعة الحمراء للنادي اللبناني الكائن في منطقة الجادرية الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 31/ 7 / 2010 الموقع الالكتروني www.iier.org info@iier.org

[57] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق

[58] الحسناوي ، مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004 .

[59] إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقد اجتماعه في الرياض ... مساء اليوم 23-4-1429ه وعلى الموقع الالكتروني www.aoad.org/aga30declare.htm

[60] بدلا من قَصر النظر على ما يسمى "الممارسات الجيدة" ينبغي إيلاء مزيد من العناية لتحليل الحالات الأقل نجاحا التي تؤدي فيها المصالح الخاصة المحلية إلى اتباع ممارسات تقليدية غير مرغوبة. راجع See Abramovay, R. (2005), A agricultura familiar entre o setor e o território. (www.econ.fea.usp.br/abramovay) .

[61] محمد صالح حمد علي دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003 جامعة بغداد مجلة دراسات مالية ومحاسبية 2011

[62] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقييم اثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005 ، ص125.

[63] Banque Mondiale, Rapport Sur-li development dans le monde, 1991:Le Defi du development (Washington , DC: Le Banque , 1991) .

[64] ثائر محمود رشيد العاني، ومحمد علي موسى المعموري، إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، مصدر سابق .

Food Security Policy in Iraq - Challenges and Solutions

Ibrahim Harbi Ibrahim

Ibraheemharbi@yahoo.com
Middle Technical University – Institute of Technology
Baghdad

Abstract: *Start of the Iraq critical period reflected in the growing demand for agricultural and food products as well as higher food prices in international markets and reduced the relative importance of the agricultural sector in the economic structure of Iraq has resulted in this topic worsening food shortages in Iraq and the increased reliance on external sources to feed the population and declining per capita Iraqi agricultural output as well as the deterioration of the proportion of agriculture in the area of GDP, has led to the deterioration of the value of agricultural output to decline in per capita GDP*

And continued the country suffers from food gap which is growing ever since the beginning of the nineties of the past century, has reached the peak of its greatness in the moment, and Pat finance food import heavy burden on the financial budgets of the state and drains a significant number of national income is moving towards overseas markets to meet the need for deepening food part. As a result, Iraq is one of the world's most Toreda of food at present,

since the deterioration of self-sufficiency rates are a threat to food security, which is an essential component of national security.

Keywords: food security policy, the basic components of food security, food security development in Iraq.